

## أنواع الاشتقاق في العربية بين القدماء والمحدثين دراسة لغوية نقدية

صادق أبو سليمان \*

### مدخل:

اهتم العرب بأنسابهم فحفظوها رواية وسندا، ووضعوا فيها المصنفات تأليفاً، وهي تشكل عندهم علماً له أهميته ووزنه هو "علم الأنساب" وقد كانت رواية النسب "عامة في العرب، وكانوا ينسبون حتى الخيل والإبل والكلاب، ماكرم عليهم من هذه الأجناس، كما نسبت طائفة من الإسلاميين الحمام" (١).

والقبيلة العربية لها أصول متفرعة أو بلغتهم لها بطون وأفخاذ أو عشائر وفروع، وكان أبناؤها يتوارثون الحرص على نقاء نسبهم وعدم خلطه بعناصر غريبه، ويصرون على ألا يدخلوا "في انسابهم دخيلاً من غيرهم، لا من جهة العصب، ولا من جهة الرحم، ويستنكرون ذلك استنكاراً عظيماً" (٢)، وإن حدث أن ولد لأحدهم مولود من غير عربية فانهم لا يلحقونه بنسبهم وما قصة عنتره وما دار فيها حول نسبه ببعيدة عنا.

وإذا كان الزواج بغير ذات عصب بل بغير عربية قد بات مقبولاً في عصرنا - وذلك بفعل عوامل كثيرة - فإن اهتمام بعض العرب ولا سيما البدو بأنسابهم ما يزال ملموساً، وذلك على ما نلاحظه في تلك اللوحات الفنية التي يزينون بها جدران منازلهم (٣)، ويسمون اللوحة منها بـ "شجرة العائلة"، فاللوحة من هذه اللوحات تحتوي على شجرة جذرها الأب الأول الذي يمثل أصل العائلة، وأغصانها وفروعها للذكور ونسلهم.

هذا وقد انعكس اهتمام العرب بنسبهم والحرص على تسلسله عربياً صافياً على لغتهم العربية، فمفردات اللغة العربية ترتبط بلحمة نسب أو صلة رحم، حيث يمكن التعرف فيها على مجموعات أو عائلات أو أسر أو أشجار من المفردات، تتفرع كل واحدة من أب أو أصل واحد.

\* د. صادق أبو سليمان: استاذ مساعد، دائرة اللغة العربية وأدائها في الجامعة الإسلامية - غزة.

وقد لاحظ علماء العربية هذه الصلة التي تربط بين مفردات اللغة العربية ، واختصوها بعلم من علومهم اللغوية هو "علم الاشتقاق" ومجاله بحث علاقة أسر المفردات بأصلها مبنى ومعنى. وإدراكاً لعلاقة الأنساب التي تربط بين أسر المفردات العربية وأصولها جعلوا من وسائل التعرف على المفردات الدخيلة انقطاع نسبها أو وجودها منفردة لا ترتبط بغيرها، يقول قائلهم: "إن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها" (٤). كما أنهم حفاظاً على هذه العلاقة حرّموا على أنفسهم وهم يجمعون اللغة أخذها من غير العربي القح، ويميزوا بين مفرداتها قبل اختلاط العرب بالأجناس الأخرى وبعده، فكانت مصطلحات "الفصاحة" و "الأصالة" و "الاحتجاج" و"الاستشهاد" و"شما، ومصطلحات "المولد" و "المحدث" و "العامي" و"عدم الاحتجاج" و "عدم الاستشهاد" وصما. وعبروا عن ذلك كله في خزائن لغتهم فرفضوا أن يثبتوا فيها من كلام المولدين أو المحدثين شيئاً، كما عبرت هذه الخزائن عن رابطة النسب بين أسر المفردات العربية وأصولها فجمعت تحت كل "أصل" أو "جذر" جميع المفردات التي تنتمي إليه.

وتأيد التطبيق المعجمي حول ثلاثية الأصل أو الجذر الذي اشتقت منه مفردات اللغة العربية بما جاء عن علماء الصرف العرب في ميزانهم الصرفي الذي اتخذوه معياراً يزنونها به، فقد جعلوا أساس ميزانهم، أو إن شئت فقل بتعبير معجمي، جعلوا جُذَر ميزانهم مكوناً من ثلاثة أصول جمعوها في "فعل".

وهكذا اتفق علماء العربية على وجود أصل لكل أسرة من أسر المفردات العربية، ودرسوا ما هية هذا الأصل فيما عرف بقضية أصل "الإشتقاق"، كما بحثوا علاقة كل أسرة بهذا الأصل بناء ومعنى، وفي ضوء فهم كل منهم لهذه العلاقة كان تقسيمه للإشتقاق، وهو موضوع سيُعنَى البحث بدراسته ومناقشة وجهات الباحثين فيه.

## أنواع الإشتقاق:-

والإشتقاق بالمعنى العملي هو عملية توليد أو بناء، وبالمعنى العلمي العام هو رابطة تربط بين مجموعة من الكلمات قوامها أصل مشترك ومعنى عام، ويقسمه اللغويون إلى أقسام اختلفوا في عددها والاصطلاح عليها، وذلك على النحو التالي:-

## الاشتقاق الأصغر:-

وهو أهم أنواع الاشتقاق وأكثرها دورانا في اللغة ومصنفاتها، وبلغ من زيوع أمره أن أصبح علما على الاشتقاق بصفة عامة وذلك حين عرف كثير من اللغويين الاشتقاق بتعريفه، وأثروه بمصطلح "الإشتقاق" دون قيد، فاذا ما ذكروه دون وصف أو قيد كان هذا النوع من الاشتقاق - في الأغلب - هو المقصود (٥).

والاشتقاق الأصغر - كما دل عليه اللغويون - هو الرابطة التي تربط بين مجموعة من الكلمات تختلف في صيغها ولكنها تشترك في جملة من الخصائص يشترط عدم الإخلال بها وهي:

١ - توالدها أو تشعبها من أصل واحد، فهذه المجموعة من الكلمات مثل (ترك-ترك-يترك-أترك-تارك-متروك-تراك-تركه) كلها ترتد الى أصل واحد هو الجذر (ت.رك).

هذا ويمكن أن تتم عملية التوالد أو الإشتقاق في العربية بوسائل مختلفة يمكن حصرها في:

- ١ - اضافة صامت أو أكثر الى الجذر مثل (يقتل-يقتتل-استقتل) من (ق.ت.ل).
- ٢ - اضافة حركات الى الجذر مثل : (عَلِمَ-عَلِمَ-عالم-عليم-علوم) من (ع.ل.م).
- ٣ - حذف بعض صوامت مثل (عد-عدة) من (و.ع.د).

٢ - الثبات على ترتيب صوامت الجذر، فلا يجوز عند إجراء عملية الاشتقاق الأصغر تغيير مواقع الصوامت، لأن هذا التغيير سيؤدي الى ايجاد جذر جديد يكون نواة لأسرة مفردات أخرى تحمل في طياتها معنى جديدا مثل (كرب) و (كبر) و (ركب) و (ربك) و (بكر) و (برك) ... الخ.

٣ - الابقاء على نفس صوامت الجذر، فلا يجوز تغيير أي صامت من صوامت الجذر بأخر، لأن هذا التغيير قد يؤدي الى ايجاد جذر جديد ومعنى جديد كما في (ركع - ركب - ركض - ركل - ركم - ركن - ركك).

٤ - اشتراك أفراد مجموعة الكلمات التي تتفق في أصلها وترتيب صوامتها في قدر مشترك من المعنى، وذلك على الرغم من استقلال كل كلمة منها بصيغة خاصة وأدائها وظيفية لغوية أو دلالة معنوية تميزها عن غيرها.

والإشتقاق "الصغير" أو "الأصغر" تسميتان استعملهما أكثر علماء العربية القدماء والمحدثين للدلالة على هذا النوع من الإشتقاق، وكان ابن جنى من أوائل الذين دل فهما على هذا المعنى في كتابه "الخصائص" (٦).

على أن من علمائنا المحدثين من أثر أن يطلق عليه مصطلحاً غير ذلك، فالأستاذ عبد السلام هارون يرى أن "هذا الإشتقاق الذي يدعوه ابن جنى صغيراً أو أصغر جدير بأن نسميه اشتقاقاً كبيراً" (٧). وهو رأى أو اقتراح ناتج عن خلطه هذا الإشتقاق بغيره. وأثر الدكتور على وافي أن يطلق عليه اسم "الإشتقاق العام" لأنها التسمية المفضلة عنده، ولأن احداً - كما يقول :- "لم يُعْن ... بوضع اسم لجميع نواحي هذه الرابطة" (٨). وترتكز فلسفة هذا الوضع عند د. وافي على أساس أن "كل أصل ثلاثي في اللغة العربية - يرتبط - بمعنى عام وضع له، فيتحقق هذا المعنى في كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة حسب ترتيبها في الأصل الذي أخذت منه" (٩).

وإذا كان نفر من لغويينا المحدثين قد استعمل مصطلح الدكتور وافي في مباحثه عن الإشتقاق من أمثال د. ابراهيم أنيس (١٠) ود. رمضان عبد التواب (١١) وأستاذنا الدكتور حلمي خليل (١٢) فإن الدكتور صبحي الصالح لا يرى في هذه التسمية الحديثة ما يجعلنا نستبدل بها التسمية القديمة" (١٣) وذلك لأن وصف هذا النوع من الإشتقاق بالأصغر كاف - من وجهة نظره - لتمييزه عن غيره من أنواع الإشتقاق (١٤). ومن المصطلحات التي وردت عن بعض الباحثين المحدثين للدلالة على هذا النوع مصطلح "الإشتقاق الصرفي" (١٥).

وإذا كنت من أنصار الحفاظ على المصطلحات العربية القديمة ولا سيما المصطلحات اللغوية منعا للبلبلة والفوضى الناتجة من تكثير المصطلحات الدالة على معنى واحد فاني - ورغم ذلك - أرتضي ابتداء الدكتور وافي لمصطلح "الإشتقاق العام" لسببين : الأول أن الدكتور وافي باختياره لتقييد هذا النوع بوصف "العام" أراد أن يعبر عما يعم جميع الكلمات المشتقة وفق شروط الإشتقاق من روابط مشتركة، وهو اختيار وافقه فيه كثير من المحدثين. أما السبب الآخر فلأتخاذ بعض العلماء مصطلح "الصغير" وصفاً لنوع آخر من أنواع الإشتقاق كما سيأتي بيانه.

وكذلك لا مانع يمنع عندي من استعمال مصطلح " الاشتقاق الصرفي " تمييزاً له عن غيره من أنواع الاشتقاق، لأنه - كما يقول الدكتور رمضان عبد التواب - تتصرف الألفاظ عن طريقه، ويشتق بعضه من بعض " (١٦)، أو لأنه - كما أرى - ذلك النوع الوحيد الذي حظى بعناية الصرفيين في كتبهم حيث ذكروا صيغة القياسية وغير القياسية.

## الاشتقاق الكبير

والتسمية بالاشتقاق الكبير أو الأكبر تسميتان لنوع واحد من أنواع الاشتقاق حسب استعمال ابن جنى الذي أولع بهذا النوع من الاشتقاق. على أن أكثر علماء العربية الذين أتوا بعده درجوا على إطلاق مصطلح " الإشتقاق الكبير " على هذا النوع، واختصوا مصطلح " الإشتقاق الأكبر " بنوع ثالث من الاشتقاق سيأتي بحثه.

ويبدو أن ابن جنى كان أول من نبه على هذا الاشتقاق والفرق بينه وبين سابقه " الاشتقاق العام " الذي ظل يستأثر بعناية علماء العربية حتى القرن الرابع الهجري، عصر ابن جنى. على أن هذا الذي أقول لا يعني عدم معرفة علماء العربية باشتقاق ابن جنى، ولكن الأمر هو أن هذا النوع لم يدرجوه في إطار الاشتقاق ، وذلك بدليل قول ابن جنى أن استأذنه أبا على الفارسي قد عرفه، واستعان به في معرفة أصل الاشتقاق إن أعوزه " الاشتقاق العام ". ولكنه لم يقترح له اسماً (١٧)، ولم يتوسع في توضيح معالمه كما فعل تلميذه الذي أفرده له باباً مستقلاً في كتابه " الخصائص " جعله بعنوان " باب في الاشتقاق الأكبر " (١٨)، وركن إليه في التفريق بين مصطلحي " القول " و " الكلام " في صدر (١٩) الكتاب المذكور، كما أشار إليه في باب " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " (٢٠). وأيد أبو حيان الأندلسي (ت ٥٧٤٥) سبق ابن جنى إلى هذا النوع من الاشتقاق حين قال : " ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر - الكبير - أحد من النحويين إلا أبو الفتح بن جنى وحكى عن أبي علي أنه كان يأنس به في بعض المواضع " (٢١).

والاشتقاق الكبير عرفه ابن جنى بقوله : " هو أن تأخذ اصلاً من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد إليه بلطف الصنعة والتأويل إليه " (٢٢). وكما هو واضح فإن هذا الاشتقاق يختص بالجنود الثلاثية وتوليد الكلمات منها، وذلك بتغيير مواقع حروف الجذر الثلاثي تقديماً وتأخيراً، وهي طريقة طبقها بعض معجميي العربية، وعرفت عندهم باسم

"التقاليب" "Transposition" " فقد فطن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) بعقليته الرياضية الى أن تقليب الحروف على وجوهها المختلفة سيمكنه من حصر كل جذور اللغة دون أن يفلت منها شيء، وأفرزت هذه الطريقة له جذورا مستعملة وأخرى مهمة لم يستعملها العرب في كلامهم، وهو افراز تحقق للاشتقاقيين أيضاً. وفي ضوء نظرية التقاليب أو ما يمكن تسميته بنظرية "تغيير المواقع" رتب الخليل جذور معجمه "العين" ومفرداتها، وهو عمل جاء احتذاؤه في بعض المعجمات العربية كالجوهرة لابن دريد، والبارع للقالبي، والتذيب للأزهري، والمحيط للمصاحب بن عباد، والمحكم لابن سيده. وهكذا فإن نواة فكرة "الاشتقاق الكبير" قد جاء تطبيقها في المعجم العربي قبل ابن جنى بحوالي قرنين من الزمن.

ومع هذا فإن هناك ما يمكن أن نفرق به بين مفهوم ابن جنى للاشتقاق الكبير والتطبيق المعجمي للأساس الذي يقوم عليه، وهو تقليب الجذور، فابن جنى حين مثل لاشتقاقه قصر أمثله على تقليب الجذور الثلاثية (٢٣)، أما المعجميون فقبلوا الجذور الثلاثية وغيرها. ثم إن هناك فرقا ثانياً يكمن في أن المعجميين لم يروا أن تقاليبهم للجذر الواحد "تدخل في باب اشتقاق واحد، وترجع الى أصل واحد يجمعها بسبب اشتراكها في الحروف... مهما يكن موقعها وترتيبها، وإنما الباعث لهم (٢٤) على هذا الترتيب فكرة احصائية رياضية" (٢٥). كما انهم - وهذا فرق ثالث - لم يحاولوا أن يردوا جميع تقاليب الجذر الواحد الى معنى عام (٢٦) يجمع بينها كما حاول ابن جنى.

## حول فهم المحدثين للاشتقاق الكبير

اطلع المحدثون على اشتقاق ابن جنى، فدرسه غير واحد منهم، ووجدنا أن منهم من اكتفى بشرحه دون أن يبتعد عن فهم ابن جنى له، أو وجه بعض نقد له، أو أشار الى أثره في اغناء متن اللغة العربية، وذلك على النحو الذي نجده مثلا عند د. علي وافي و د. إبراهيم أنيس و د. إبراهيم نجا و د. محمد مبارك و د. صبحي الصالح و د. حلمي خليل (٢٧) وغيرهم.

وإذا كان الشيخ عبد الله العلايلي (من مواليد ١٩١٤م) قد أطلق على اشتقاق ابن جنى مصطلحا آخر هو "القلب" (٢٨) فإنه يذهب الي تأييده له مذهباً بعيداً، وإن ما جاء عنه في هذا المجال يكاد يشكل مذهباً مستقلاً يميزه عن سابقه. فإذا كان ابن جنى قد رأى أن "الاشتقاق الكبير" " لم يطرده، وينقد في كل

أصل" (٢٩)، ورأه غيره "غير معول عليه لعدم اطراد" (٣٠) فقد رأى العلايلي أن تطبيقه "بنظامه على اللغة سيكون كفيلا للاعتداد به، واعتباره عند أي باحث كان" (٣٢) وهو "الكفيل فحسب بمنجاة العربية في مستقبلها البعيد" (٣٣) لأنه "يأخذ بيد الوضع الجديد الذي سيضطر الى الأخذ في السبيل العربي الصحيح، دون الترقيع البالي الذي لا يكون في رقعته بأكثر مما أعوز اليه" (٣٤). ثم يشط العلايلي حين يقول باختصاص كل حرف من حروف العربية بمعنى خاص به (٣٥)، يستفاد منه في الوضع الناتج عن تقاليد الجذر. ومهما يكن رأينا في اجتهاد العلايلي هذا، والذي سنناقشه في موضعه من هذا البحث، فإن ما يهمننا في هذا المقام هو الإشارة الى أن فهم الرجل للاشتقاق الكبير - أو بمصطلحه القلب - لا يخرج عن الأساس الذي بنى عليه اشتقاق ابن جني.

وإذا كان العلايلي قد استبدل مصطلح "القلب" بمصطلح "الاشتقاق الكبير" دون أن يغير في مفهوم ابن جني له فإننا نرى نفرا من علماء العربية قد خلط في فهم الأساس الذي بنى ابن جني عليه اشتقاقه، وذلك حين عرف "الاشتقاق الكبير" بتعريف "القلب" في مقامين مختلفين، على النحو الذي نجده عند الشيخ أحمد الحملاوي (١٨٥٦هـ - ١٩٣٢م) حين تحدث عن "اللقب" أو ما يسميه الصرفيون "القلب المكاني" "Metathesis" في موضع، وعن "الاشتقاق الكبير" الذي عرفه بأنه ما اتحدت الكلمتان "فيه حروفا لا ترتيباً كجذب من الجذب" في موضع آخر (٣٦). وهو فهم يتكرر في كثير من كتب الصرف التقليدية. أو رادف بينهما على هذا النحو في مقام واحد على ما نجده عند الأستاذ عبدالله أمين (٣٧) والأمير مصطفى الشهابي (٣٨) والأستاذ حامد عبد القادر (٣٩).

والنظر الى "الاشتقاق الكبير" بمعنى "القلب المكاني" جاءت مقدماته عند بعض علماء العربية القدماء، فمحمد بن علي الشوكاني يعرف هذا الاشتقاق بأنه اتفاق "الحروف الأصلية بدون ترتيب كجذب وجذب، وحمد ومدح" (٤٠).

ولكن بحثا في كتاب "الخصائص" يبين انه يدرس "القلب" بعنوان "باب في الأصليين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير" (٤١) دون أن يعقد صلة بينه وبين "الاشتقاق الكبير"، وكذلك فعل السيوطي (٨٤٩هـ - ٩١٩هـ)، ونحا هذا المنحى من المحدثين مصطفى صادق الرافعي (٤٣) (١٨٨٠-١٩٢٧م) وعبدالله العلايلي (٤٤). وان اطلاقا على ما جاء عن هؤلاء وغيرهم في هذا المجال يثبت أن ثم فرقين أساسيين يفرقان بين استعمال هذين المصطلحين، الأول يرجع الى أن الاشتقاق الكبير يعتمد على تقاليد الجذر الثلاثي، أما القلب المكاني فلا يشترط

فيه ذلك. فهو يصيب الكلمة جذراً وغير جذر، ثلاثية ورباعية وخماسية، اسماً أو فعلاً أو مصدرًا، مفرداً أو جمعاً. والأخر أن الاشتقاق الكبير عمل صناعي يقصد منه إيجاد جذور لغوية تشترك في رباط معنوي عام، أما القلب فهو عمل يتمشى وطبيعة اللغات في التغيير، ولا ينتج عنه - في الأغلب - تغيير في معنى الكلمة الأصل والكلمة الفرع المقلوّبة منها.

ولفت الشيخ العلايلي الى هذا من قبل حين فرق بين فهمه لمصطلح "القلب" و"الإشتقاق الكبير"، إذ قال: "القلب في عرفنا يستوى مع الإشتقاق الكبير في عرف أئمة اللغة" (٤٥) و"أما القلب عندهم فيعونون به غير هذا، يعنونون به الترادف في صورة القلب كجذب وجذب، ويأس وأيس فكلها بمعنى واحد... ومن ثم لا يكون للقلب عندهم عمل في تكثير اللغة الا في كلمات الترادف فقط، على انه كشيء غير مقصود أيضاً... والقلب على هذا المعنى نسميه بالقلب اللفظي" (٤٦).

وقد دفعت كثرة "القلب" - أو إن شئت فقل بمصطلح العلايلي "اللقب اللفظي" أو بمصطلح أهل الصرف "القلب المكاني" - في العربية الى عده " من سنن العرب" (٤٧) في كلامها. وقد أقر بكثرة وقوعه في اللغة طائفة من علماء العربية من أمثال ابن فارس (٤٨) (ت ٣٩٥هـ) وابن جنى (٤٩) (ت ٣٩٢هـ) وأنستاس الكرمللي (٥٠) (١٨٦٦-١٩٤٧) وغيرهم.

وفي مجال دراسة فهم المحدثين للاشتقاق الكبير نجد الأستاذ عبد السلام هارون وهو يخطيء السيوطي في مثال ساقه لهذا النوع من الاشتقاق يخطيء حين يغض الطرف عن تقسيم ابن جنى للاشتقاق على ضربين: كبير وصغير، أو أكبر وأصغر (٥١)، فيجعل الاشتقاق الكبير أو الأكبر جزءاً من الصغير أو الأصغر، يقول: "ان المدلول الذي ساقه ابن جنى للاشتقاق الصغير أو الأصغر يتناول أمرين: أما احدهما فهو اشتقاق من المشتقات السبعة من أفعالها، كاسم الفاعل واسم المفعول من فعل معين من أفعال المادة. ولا ريب أن المعنى الذي في هذا الفعل يسرى بتمامه في جميع مشتقاته، ولا يختلف اللغويون في ذلك، وأما الآخر فهو قرابة فعل وتصاريفه من أفعال المادة الواحدة وتصاريفه لفعل آخر وتصاريفه من المادة نفسها، وهو الاشتقاق الذي لم يفتن له من اللغويين الا القليل، فطن له ابن جنى، وفتن له كذلك معاصرة ابن فارس" (٥٢) ويرى أن "هذا الاشتقاق الذي يدعوه ابن جنى صغيراً أو أصغر جدير بأن نسميه اشتقاقاً كبيراً" (٥٣).



وأظنه يضم الى هذين النوعين ذلك النوع الذي اختص به مثال السيوطي (٥٤) حين اقترح تسميته بالاشتقاق الكبير أيضاً، يقول: "أما انا فقد رأيت أن هذا الضرب من الاشتقاق الذي ساق السيوطي مثله، جدير بأن تنشأ له تسمية خاصة هي الاشتقاق الكبير" (٥٥).

وإذا كان بعض المحدثين قد اضطرب فهمه للاشتقاق الكبير فكذلك تجد اختلافاً بينهم في استخدام المصطلح الدال على هذا النوع من الاشتقاق. فجمهرة علماء العربية - وكما سبقت الإشارة - قد أخذت بمصطلح "الاشتقاق الكبير" الذي أثر البحث استعماله، ولكن طائفة أخرى قد أخذت بمصطلح "الاشتقاق الأكبر" كأبي حيان الأندلسي (٥٦) والرازي (٥٧) من القدماء، واستاذنا الدكتور حلمي خليل (٥٩) من المحدثين. كما استعمل الأستاذ حامد عبد القادر هذا المصطلح بما يتمشى مع وجهة نظره في ثنائية الجذر اللغوي، إذ دل به على "اشتقاق المادة الفرعية من الأصلية كاشتقاق فصل من قص، وقطع من قط" (٦٠). واستعمال المصطلحات على هذا النحو - أي الدلالة بالمصطلح الواحد على أكثر من معنى في المجال الواحد - يسبب اللبس، ويؤدي الى البلبلة، لذا فقد أحسن الأستاذ عبدالله أمين (٦١) باهماله ما جاء عن سابقه في استعمال مصطلح "الاشتقاق الأكبر" للدلالة على النوع الثالث من الاشتقاق، واستعماله لمصطلح "الاشتقاق الكبار" بتخفيف الباء بدلاً منه.

ولم يقتصر الأمر عند حد المبادلة بين "الكبير" و "الأكبر" للدلالة على اشتقاق ابن جنى، ولكننا نجد صاحب "مختصر الأصول" (٦٢) يستعمل مصطلح "الاشتقاق الصغير"، ويفعل هذا الفعل من المحدثين صاحب "العلم الخفاق" (٦٣) وصاحب رسالة "النحت وبيان حقيقته ونبذه من قواعده" (٦٤).

## نقد الاشتقاق الكبير:

تعرض "الاشتقاق الكبير" - كما وضع اسسه ابن جنى - الى جملة من نقد اللغويين القدماء والمحدثين، وهي نقود جاء أكثر أصولها عند ابن جنى نفسه. فقد أدرك الرجل أن رد جميع تقاليد المادة الى معنى مشترك يحتاج الى التعمل والاحتياط، ونبه على أن ما أطرده له في تقليبه لمادة "ق.ول" قد لا يأتي في كل مادة (٦٥). وظهر شيء من هذا التعمل - أو انعام النظر وملاطفته بتعبير ابن جنى - في محاولته ايجاد رابطة معنوية تربط بين تقاليد مادة (س.ل.م) حيث ذكر أن "المعنى الجامع لها المشتمل عليها - هو - الإصحاب والملاينة" (٦٦) ولما

تعسر عليه تطبيق هذا المعنى العام على (ل.س.م) تحايل بابدال اللام نونا، يقول :  
"فاما (ل.س.م) فمهمل، وعلى انهم قد قالوا: نسمت الريح اذ مرت مرأ سهلاً ضعيفاً،  
والنون أخت اللام، وسترى نحو ذلك" (٦٧). وقد يكون احساس ابن جنى بهذا  
العسر في تلمس رابط تقاليب المادة المعنوى من أهم دوافعه الى تقرير عدم  
استمرار الاشتقاق الكبير في جميع اللغة، وأن تطبيقه "وأحاطته أصعب مذهبا  
وأعز ملتصبا" (٦٨)... من الاشتقاق العام.

وكما كان القول فقد استمد نقده "الاشتقاق الكبير" أكثر أصول نقدم من  
ابن جنى نفسه، فأبو حيان مثلا تراه يذكر " أن هذا الاشتقاق غير معول عليه  
لعدم اطراده" (٦٩) وذهب السيوطي الى انه "ليس معتمدا في اللغة، ولا يصح أن  
يستنبط به اشتقاق في لغة العرب" (٧٠). كما وصم بعض لغويينا المحدثين  
(٧١) عمل ابن جنى في "الاشتقاق الكبير" بالتكلف والتعسف وأن ما ساقه من  
بضع مواد لغوية للتدليل على مذهبه لا يكفي لاثبات هذا النوع من الاشتقاق.

على أن أكثر النقد الذي تعرض له هذا الاشتقاق يرجع الى تعسف ابن جنى  
في تلمس رابط معنوي مشترك لجميع الجذور الناتجة عن تقاليب المادة الواحدة،  
فإذا كان السيوطي لا ينكر "أن يكون بين التراكيب المتحددة المادة معنى مشترك  
بينها هو جنس لأنواع موضوعاتها" (٧٢) فانه يرى أن "التحليل على ذلك في جميع  
مواد التركيبات كطلب لعنقاء مغرب، ولم تحمل الأوضاع البشرية الا على فهم  
قريبة غير غامضة على البديهة، فلذلك ان الاشتقاقات البعيدة جدا لا يقبلها  
المحققون" (٧٣). ومن المحدثين يخلص الدكتور صبحي الصالح (١٩٢٦ -  
١٩٨٧م) من مقارنته بين ما جاء في كتاب "الجمهرة" بشأن مادة (ب.ج.ر)  
وتقاليبها وما جاء في الخصائص عن تقليب (ج.ب.ر) الى أن ابن جنى "أهمل بلطف  
ورشاقة ما لم ينسجم مع المعنى العام الذي استنبطه، وسد الثغرات فيما كان عليه  
شيء من الغموض، وأسهب العبارة، وأطال النفس فيما بدا له متناسقا مع المعنى  
الذي غاص عليه" (٧٤) وانه "لو اكتفى باخراج نفسه فيما قصر عنه علمه من إدراك  
الجامع المشترك بين بعض التقاليب لقلنا: رجل حاول، وهذا مبلغ علمه، وحسبه  
شرفا أن قد حاول التنقيب عن خفي الروابط ودقيق المعاني، ولكنه أخرج اللغة  
التي يعشقها ويؤمن بسحر ألفاظها اذ أجأها الى مضيق كبح فيه أنفاسها، وحبس  
قواها عن التفلت والانطلاق، الا وهو مضيق الاشتقاق الكبير" (٧٥). وقد دفع هذا  
كله بالدكتور الصالح بأن تلمس هذا الرابط المعنوي المشترك "تقضي بالتجوز في  
التعبير والإكثار من اخراج الكلام عن ظاهره، والحرص على تلمس الألفاظ العامة  
بل الشديدة العموم، لكي تصلح للربط بين صور متعددة ربما تتلاقى في أشياء،  
ولكنها تتباين في أشياء" (٧٦).

وقد أحسن السيوطي - من قبل - حين أرجع سبب إهمال العرب وعدم التفات المتقدمين الى معانيه - الى - أن الحروف قليلة، وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى، فخصوا كل تركيب بنوع منها، ليفيدوا بالتركيب والهيئات أنواعا كثيرة، ولو اقتصروا على تغاير المواد، حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم الا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب، لمنافاتهما لهما، لصاق الأمر جداً، ولا حتاجوا الى ألوف حروف لا يجدونها، بل فرقوا بين معتق ومعتق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين، هذا وما فعلوه أخصر وأنسب وأخف" (٧٧).

وعلى هذا فان متطلبات اشتقاق ابن جنى افتراض اختصاص كل حرف من حروف اللغة أياً كان موقعه بمعنى خاص به، وهو افتراض يضر باللغة وليس مقبولاً من الوجهة العلمية في دراسة اللغة لمخالفته لطبائع لغات البشر. ان اختصاص الحرف بمعنى لا يغادره يجعل اللغة عملاً صناعياً، ان يفقدها روحها فيقيمها على قواعد منطقية، ويجعلها بمثابة قوالب جامدة لا مجال للإبداع فيها، لأنه سيحرمها من استغلال أية طاقات ابداعية فيها مما يتناقض مع متطلباتها في التكاثر واغناء ثروتها اللفظية للتعبير عن المعاني الكثيرة والمتجددة التي يحتاج اليها بنو البشر في تعاملهم. وإذا كنا قد استحسننا من قبل نقد السيوطي لاشتقاق ابن جنى فذلك لأنه رأى أن الاعتماد عليه في الدلالة على المعاني المختلفة يضيق الأمر جداً، ويحتاج الى ألوف حروف غير موجوده. وقد لمس هذه الحقيقية العلمية من قبل الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، وكان أكثر وضوحاً من لاحقه السيوطي - الذي لا شك استفاد من ملاحظته - حين قال: "ولا يجب أن يكون لكل معنى لفظ، لأن المعاني التي يمكن أن تعقل لا تتناهى، والألفاظ متناهية، لأنها مركبة من الحروف، والحروف متناهية، والمركب من المتناهي متناه، والمتناهي لا يضبط ما لا يتناهى، والا لزم تناهى المدلولات" (٧٨):

وعلى هذا فقد كان النحاة أهدى حساً وأكثر صواباً من اللغويين حين لم يخصصوا الحرف "Phoneme" بمعنى خاص به، فعرفوا المفرد بأنه "ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو (زيد) فان اجزاءه، وهي الزاي والياء والدال، - كما يقولون - إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه" (٧٩).

إن اللغة لا تقوم على معايير أو قواعد منطقية جامدة، وانما اللغة حقيقة ومجاز، ثبات وتغيير، اتباع وابدال وقلب، اشتراك وترادف وتضاد، بلاغة وابداع، وهي أمور وغيرها تفسد نظرية "منطقة اللغة" وجعلها بمثابة معادلات رياضية جافة. وان ما يمكن أن نخلص اليه في هذا المجال هو أن تقييد كل حرف من

حروف اللغة بمعنى لا يبرحه ولا يعدو كونه مجرد نظر أو اجتهاد غير قابل للتطبيق، وسيبقى في حدود هذا النطاق، وان وجود كلمات قليلة يمكن تلمس دلالاتها من جرس أصواتها لا يكفي للأخذ بهذا النظر، كما لا يمكنه أن يصرفنا عن هذه الحقيقة العلمية التي يقول بها أكثر دارسي اللغة وهي أن علاقة الحروف أو الرموز بمعانيها أو مضامينها - أو ان شئت فقل، علاقة الدال بالمدلول - هي علاقة عشوائية "Arbitrary"

وإذا كنا نرفض القول باختصاص كل حرف من حروف اللغة بمعنى خاص به فهذا يعني أننا نرفض ما يمكن أن يترتب عليه كافتراض أن اشتراك مجموعة من الكلمات في حرف واحد سيؤدي إلى اشتراكها في جزء من معناها، وأنه كلما زاد اشتراكها في الأحرف ازداد اشتراكها في المعنى. وقد يكفي لإثبات بطلان هذا الافتراض أن نحيلك إلى معجم من معاجيم العربية لتتقري مجموعة من الكلمات العربية تشترك بنيتها في حرف أو حرفين، وترى بنفسك أن هذا الاشتراك لم ينتج عنه - في الأغلب - اشتراك في المعنى، وأن الاعتقاد بصحة هذا الافتراض يجافي واقع معاني كثيرة من مفردات العربية.

وقد توصل إلى هذه النتيجة من قبل بعض الباحثين العرب، فالشيخ إبراهيم حمروش (١٨٨٠-١٩٦٠م) عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة تراه يخلص إلى أن قاعدتهم في اتصال معاني الكلمات التي تشترك في حرفين "ليست مطرده في جميع المواد" (٨٠). ووصف الدكتور إبراهيم أنيس (١٩٠٦-١٩٧٧م) ما ذهب إليه ابن جنى ومعه الثعالبي في هذا الشأن بالمغالاة، وأنه "تخيلات وتأملات تشبه أحلام اليقظة عند رجل اشتد ولعه واعجابه باللغة العربية، فتصور فيها ما ليس فيها، وأضفى عليها من مظاهر السحر ما لا يصح في الأذهان، ولا تتصف به لغة من لغات البشر" (٨١).

## الاشتقاق الكُبَار:

وتقوم فكرة (٨٢) "الاشتقاق الكبار" على وجود جذور ثلاثية وكلمات مشتقة منها ترتبط جميعها ببعض المعاني ارتباطاً عاماً، ويعتمد هذا الارتباط على أساسين، الأول اتفاق وتشابه صوتي قوامه الاشتراك في أحرف، واختلاف في أخرى تتقارب ملامحها الصوتية، والآخر الحفاظ على ترتيب الأصوات المتفقه والمتشابهة ومن أمثلته: (نعق، نهق)، (مد - مط)، (أز - هز)، (كبح، كمح) وهلم جرا.

إن الربط بين مجموعة من الجذور ومشتقاتها على أساس من الاتفاق أو التقارب الصوتي هو أهم ما يمكن أن يتميز به هذا النوع من الاشتقاق، وفي هذا المقام الفارق يمكن القول : إن فكرة الاشتقاق الكبار هي فكرة الاشتقاق العام ذاتها، ولكن تلمس الرابط المعنوي العام هنا - في الاشتقاق الكبار - لا يتم بين جذر وما يشتق منه من كلمات، بل في المقام الأول بين جذور يربطها اتفاق أو تشابه في مخارج أصواتها وصفاتها ثم بين مشتقات هذه الجذور في المقام الآخر.

وإذا كان الربط بين الجذور ومشتقاتها قائماً في الاشتقاق الكبير أيضاً فإن ما يفرق هذين الاشتقاقين - الكبار والكبير - من هذه الناحية يكمن في عدم التزام جذور الاشتقاق الكبير بعنصر الترتيب، إذ يعتمد توليدها على تقاليد مادتها الخام تقديماً وتأخيراً (زعق) صوتياً، وذلك بخلاف ترتيب (عصق - عقص - صقع - صعق - قصع - قعص). أما مشتقات هذه الجذور في الاشتقاق الكبار والكبير فيشترط فيها عدم الاخلال بترتيب الحروف، وذلك على النحو الذي نفعله في الاشتقاق العام.

### تأصيل فكرة الاشتقاق الكبار:

يزعم السكاكي (٦٢٦هـ) أن أستاذه الحاتمي هو صاحب فكرة "الاشتقاق الكبار" أو ما أسماه "الاشتقاق الأكبر" وذلك حين قال : "وهنا نوع ثالث من الاشتقاق كان يسميه شيخنا الحاتمي رحمه الله الاشتقاق الأكبر ... وأنه نوع لم أر أحداً من سحرة هذا الفن وقليل ما هم، حام حوله على وجهه إلا هو" (٨٣). وإذا كان اعتزاز السكاكي بأستاذه أمراً نقدره له فإن انصاف "الحقيقة العلمية" كان يقتضيه ألا يغفل جهد سابقه، فالحقيقة العلمية تقول: إن هذا النوع من الاشتقاق قد عرفه سابقو الحاتمي.

ويبدو أن ابن جنى (ت ٢٩٢هـ) قد نظر إلى الاشتقاق الكبير والاشتقاق الكبار على أنهما بمثابة شيء واحد، وذلك حين تلمس رابطاً معنوياً بين مادتي (ن س م) و (ل س م) صدد حديثه عن الاشتقاق الكبير أو الأكبر، فقد اعتمد في تلمسه لهذا الرابط على ما بين النون واللام من تقارب صوتي. وكذلك كان حاله في الربط بين (رجع) و (نجع) و (لجع) (٨٤) في موضع آخر. يقول ابن جنى : "ألا ترى أنهم لو استعملوا (لجع) مكان (نجع) لقام مقامه، وأغنى معناه" (٨٥). وهذا قد يعني أن "الاشتقاق الكبير و الأكبر" في نظر ابن جنى يعتمد على تقليد

أحرف الجذر الواحد مع الأخذ بعين الاعتبار الأحرف التي تقاربها صوتياً، وان افتراض وجود رابط معنوي بين ما ينتج من جذور في الحالتين أمر يمكن تحقيقه.

وقد يتأيد هذا الفهم بما ذهب إليه ابن جنى في باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" (٨٦)، وذلك الباب الذي مهد له بحديثه عن (ل س م) و (ن س م) وجعل من أضربه تقليب الأصول (٨٧) التي عالجها في "الاشتقاق الأكبر". أو "الكبير". ويقوم هذا الباب على فلسفة مؤداها أن تقارب المعاني في جذرين أو لفظين يقود الى تقارب أحرفهما صوتياً، أو بمعنى آخر ان تقارب الجذور أو الألفاظ ذات الحروف المتقاربة صوتياً يؤدي الى تقارب معانيها. وهذا - كما يقول ابن جنى :- " غور من العربية لا ينتصف منه - لا يدرك كله - ولا يكاد يحاط به ، وأكثر كلام العرب عليه، وان كان غفلاً مسهوا عنه" (٨٨). ومن أمثلته عنده "قول الله سبحانه: "ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا" أى تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز ، لأنك قد تهز ما لا بال له، كالجذع وساق الشجرة ونحو ذلك" (٨٩).

ولم يقتصر الأمر عند ابن جنى على هذا الحد الذي يقتصر الإبدال فيه على صوت بأخر يقاربه، وانما "قد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين، نحو قولهم : السحيل والصهيل ... وذاك من (س ح ل) وهذا من (ص ه ل)، والصاد أخت السين، كما أن الهاء أخت الحاء، ونحو منه قولهم: (سحل) في الصوت و (زح)، والسين أخت الزاي، كما أن اللام أخت الراء" (٩٠). و "تجاوزوا ذلك الى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة : الفاء والعين واللام ، فقالوا : عصر الشيء، وقالوا: أزله إذا حبسه ، والعصر ضرب من الحبس ، وذاك من (ع ص ر) وهذا من (أزل)، والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام، وقالوا: الأزم المنع، والعصب : الشد، فالمعنيان متقاربان، والهمزة أخت العين، والزاي أخت الصاد : والميم أخت الباء، وذاك من (أزم) وهذا من (ع ص ب)" (٩١).

وليس من شك في أن ما ذهب إليه الاشتقاقيون في هذا المجال ولا سيما مجالاً مضارعة الحرفين والثلاثة لا يمكن الاطمئنان اليه لأنه يقيد حرية اللغة ويحملها من شطط التأويل ما لا تطيق، وإن تقارب الألفاظ لتقارب المعاني إن أمكن تطبيقه على أمثلة معينة فلا أظن انه يمكن تعميمه بحيث يصبح قاعدة مطردة، فنحن

مثلا لا يمكننا تفسير ما يوجد في العربية واللغات الأخرى من مجاز أو اشتراك أو أصداد أو ترادف، أو ما يحدث فيها من تغير أو تبدل صوتي وتوليد دلالي في ضوء ما أستند إليه هؤلاء الاشتقاقيون.

ويبدو أن جمهور علماء العربية لم يكذب ذهنه في تفسير هذه الظاهرة اللغوية التي تتفق وطبيعة اللغات في ابدال أصوات لغوية ببعضها، وأنه اطمأن الى انها تمثل خاصة من خصائص العربية أو بلغة بعضهم (٩٢) تمثل سنة من سنن العرب في كلامها.

إن ابدال صوت بأخر أو تقريبه من آخر "ظاهرة صوتية" توزعتها كتب التراث العربي في مقامات اللغة والنحو والصرف والصوت والتجويد والقراءات، وتحت عناوين مختلفة مثل : الإدغام والإعلال والقلب والإقلاب والإبدال والإتباع والمزاوجة وغيرها. وإن قراءتنا في هذه الكتب ولا سيما تلك التي أفردت ظاهرة الإبدال بالتأليف - وهي أقرب ظواهر التبدل الصوتي الى الاشتقاق الكبار - تبين أن أصحابها في كثير من الأحيان قنعوا بدراستها دراسة واصفة، دون أن يصلوها بموضوع الاشتقاق من قريب أو بعيد، ودون أن يحملوها أو يحملوا أنفسهم ما لا تطبق في تلمس علاقات قريبي صوتيه لروابط معنوية تبدو واهية في كثير من الأحيان، ولا يمكنها أن تشكل قاعدة مطردة يوثق بنتائجها.

وابن جنى نفسه وهو من كبار الاشتقاقيين العرب ورائد من روادهم درس كثيراً من ظواهر التبدل الصوتي في كتابه "الخصائص" (٩٣) دون أن يصلها بموضوع الاشتقاق، وكذلك كان حاله حين عرض لتبدلات الأصوات العربية كل على حده في كتابه "سر صناعة الإعراب". وفعل الفعل نفسه بعض علماء التجويد، وذلك على النحو الذي نجده عند مكى بن أبي طالب القيسي (٩٤) (ت ٤٣٧ هـ). كما نجد استمرار هذا الاتجاه بعد الحاتمي، فالسيوطي مثلاً في كتابه "المزهر" يدرس بعض ظواهر التبدل الصوتي (٩٥) دون أن يثبت أية صلة بينها وبين الاشتقاق، ودون أن يتحدث عن "الاشتقاق الكبار"، وفي فصل الإبدال - وهو أقرب التبدلات الصوتية الى هذا النوع - نراه ينقل نصوصاً عن بعض علماء العربية ترد هذه الظاهرة الصوتية الى لغات العرب مما يوحي بردها الى تغيير صوتي لهجي.

وإذا انتقلنا الى جيل المحدثين فسنجد علماء اللغة منهم "Linguists" حين يدرسون الإبدال وغيره من ظواهر التبدل الصوتي لا يصلونها بأي نوع من أنواع الاشتقاق ، بل يدرسونها في مجال التغير الصوتي "Sound Change" ووجدنا

بعضاً من هؤلاء العلماء يرفض أن يدرج ما يسمى "بالاشتقاق الكبار" في نطاق الاشتقاق ، ويرى أن هذا النوع "أجدر به أن يعد من الكلمات التي تطورت أصواتها، والتي تبحث في فصل القلب والإبدال" (٩٦).

وإذا كان هذا هو مذهب "علماء اللغة" فإننا سنجد جماعة أخرى من علماء العربية المحدثين تدرس "الإبدال" من زاوية أثره في تنمية الثروة اللفظية للغة، وهي حين تفعل ذلك نرى طائفة منها لا تشير إلى صلته بالاشتقاق كما هو الحال مثلاً عند مصطفى صادق الرافعي (٩٧) والأب أنستاس ماري الكرمليني (٩٨). ونرى طائفة ثانية كالشيخ عبد القادر المغربي (١٨٦٧ - ١٩٥٦ م) تجعل "الإبدال" "من قبيل الاشتقاق الصغير - العام - إلا أنه يجري في نظره على نمط آخر ويتحرك في دائرة أضيّق" (٩٩) وذلك على الرغم من إشارته إلى أنه "يسمى الاشتقاق الأكبر - الكبار - أيضاً" (١٠٠). ونرى طائفة ثالثة من أمثال عبدالله أمين (١٠١) وحبیب غزاله (١٠٢) ومصطفى الشهابي (١٠٢) ترادف أو تساوي في فهمها لمصطلح "الإبدال" و "الاشتقاق الكبار". وهو خلط لا أرى مسوغاً له سوى أن "الإبدال" و "الاشتقاق الكبار" يقومان على نمط واحد هو ابدال صوت بآخر، وهو تسويغ لا يمنع من وجود ما يمكن أن نميز به بين موضوعين متشابهين بل يقومان على أساس أو فكرة واحدة في مقام الاصطلاح العلمي.

إن ابدال صوت بآخر يحدث في كثير من الأحيان بطريقة عشوائية ودون قصد، وإذا كان الإنسان الأول قد راعى ذلك في ابداله فإن عالم الاشتقاق يسخر هذه الظاهرة الفطرية لخدمة أغراض لغوية علمية، فتراه يبحث في طبيعة الصوتين المتبادلين في الأصول أو الجذور الثلاثية ومدى علاقتها ببعضها ساعياً إلى الاستفادة من طاقات هذا الإبدال الصوتي في إيجاد كلمات أو مشتقات أخرى تتقارب معانيها لتقارب ألفاظها. وهذا هو أهم ما يفرق الإبدال عن الإشتقاق الكبار. فالإبدال ينتج للغة في كثير من الأحيان كلمات مترادفة ثلاثية وغير ثلاثية، وكما هو معلوم فإن الترادف ليس غاية من الغايات التي يسعى إلى تحقيقها أصحاب الاشتقاق الكبار بل الاشتقاقيون بصفة عامة. تقسيم الإشتقاق بين القدماء والمحدثين:

### تقسيم الاشتقاق بين القدماء والمحدثين:-

عرفنا مما سبق أن علماء العربية القدماء اعترفوا في بداية الأمر بنوع واحد من الاشتقاق هو "الاشتقاق العام"، ثم ما لبث ابن جنى أن تحدث عن اشتقاق ثان



وضع له أصولاً أثبتتها في كتابه "الخصائص"، وجاء بعده السكاكي فلفت إلى أن استأذنه الحاتمي بحث في نوع ثالث من الاشتقاق سماه "الاشتقاق الأكبر". على أن تقسيم الاشتقاق على هذا النحو الثلاثي لم يسر على شكل مطرد، فوجدنا غير واحد من علماء العربية يخرج عليه، فالرازي معاصر السكاكي مثلاً تراه يبقي على تقسيم ابن جنى الثنائي للاشتقاق غير ملتفت إلى اشتقاق الحاتمي (١٠٤). «ابو حيان الأندلسي والسيوطي - كما سبقت الإشارة - ينتقدان اشتقاق ابن جنى ولكنهما لا ينفيانه من مجال الاشتقاق، كما انهما لا يلتفتان إلى اشتقاق الحاتمي. و "انكر قوم الأول - الاشتقاق العام - أيضاً، وقال الزجاج : كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها وعزاه لسيبويه" (١٠٥) وهذا يعني في نظر أصحاب هذا الزعم أن "الكلم كله مشتق" (١٠٦).

وإذا سرنا مع الزمن خطوات إلى العصر الحديث فسنجد دوران كثير من المحدثين حول ما جاء عن القدماء، فقد ارتضت جمهورتهم تقسيم القدماء الثلاثي للاشتقاق على النحو الذي نجده عند محمد صديق حسن خان (١٠٧) وأحمد الحملاوي (١٠٨) و علي وافي (١٠٩) ومحمد المبارك (١١٠) ومصطفى الشهابي (١١١) وغيرهم. ورجع فريق آخر بتقسيم الاشتقاق إلى سيرته الأولى في عهد ابن جنى حين اكتفى بنوعين من الاشتقاق، فالشيخ العلايلي مثلاً يصف اشتقاق الحاتمي ب "انه إغراق في الاستنباط والتحمل" (١١٢) وهو "شيء يعتمد الحدس فقط" (١١٣)، ووجدنا د. أنيسا لا يعترف به فيرى إخراجه من دائرة الاشتقاق. وبينما يدرس الدكتور رمضان عبد التواب الاشتقاق العام والكبير نراه يهمل دراسة اشتقاق الحاتمي (١١٤)، كما يهمل استأذنا الدكتور حلمي خليل هذا الاشتقاق لأنه يراه متداخلاً إلى حد كبير مع اشتقاق ابن جنى (١١٥).

واكتفى فريق ثالث "بالاشتقاق العام" فقط، وقد علل د. تمام حسان أخذه بهذا المذهب بقوله : "وانما اخترنا الصغير - العام - لدراستنا هذه لأنه أكبر خطراً وأكثر استعمالاً في الناحية التطبيقية في اللغة" (١١٦) و "سنكتفي به عن الكبير والأكبر لأن أحدهما لا يعترف بالترتيب في حروف المادة كشرط من شروط الاشتقاق، ولأن الآخر يعتمد في دعوى الاشتقاق على التشابه في المخرج بين أي حرفين يحل أحدهما محل الآخر" (١١٧)، وأخذ بهذا المذهب أيضاً الدكتور ريمون طحان لأن الاشتقاقيين الكبير والكبار - كما يرى - يتبعان "قواعد صوتيه معروفة" (١١٨) لذا فانك تراه يدرسهما في مجال "الدراسة الصوتيه" (١١٩) وهو ما يفعله كثير من علماء اللغة المحدثين.

وإذا كنا قد رأينا أن علماء العربية المحدثين منهم من قنع بنوع واحد ومنهم من قنع بنوعين ومنهم من قنع بالثلاثة فان بعضاً آخر اضاف الى الأنواع الثلاثة نوعاً رابعاً سماه "الاشتقاق الكبار" - بضم الكاف وتشديد الباء المفتوحة - ويعرفه بأنه "انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معاً، مثل: عبشمي من عبد شمس، وحولق من لا حول ولا قوة إلا بالله" (١٢٠). وكما هو واضح فان "الاشتقاق الكبار" هو ما تواضع عليه علماء العربية القدماء بمصطلح "النحت" وقد عالجه كثير من المحدثين تحت عنوان القدماء. ولعل الأستاذ عبدالله أمين (١٢١) هو أول من أدرج "النحت" في نطاق الاشتقاق، ووضع له ذلك الاصطلاح ليتمشى ونظرتة اليه، وارتضى بعض المحدثين هذا الابتداء، مثل د. ابراهيم نجا (١٢٢) ود. صبحي الصالح (١٢٣).

وإذا كان الأستاذ عبدالله أمين ومن تابعه قد جعل النحت نوعاً مستقلاً من أنواع الاشتقاق وأفراده بتسمية خاصة فان الأستاذ "محمود شكري الألويسي" (ت ١٩٢٤ م) يجعل النحت "من قسم الاشتقاق الأكبر" (١٢٤) أو الكبار باصطلاح البحث. لذا فانك تراه يعرف هذا النوع من الاشتقاق بقوله: "وأما الأكبر فهو أن يؤخذ لفظ من لفظ من غير أن يعتبر جميع الحروف الأصول للمأخوذ منه ولا الترتيب فيها، بل يكتفي بمناسبة الحروف في المخرج، ومثله بمثل "نق" من "النهق" و "الحوقلة" من جملة "لا حول ولا قوة الا بالله" للدلالة على التلفظ بها" (١٢٥).

ونحن في هذا المقام لا نناقش في أمر التسمية فلا مشاحة في الاصطلاح، ولكن الذي نود أن نلفت اليه هنا هو أن تغيير تسمية أشتهر أمرها بتسمية جديدة أخرى ليس مجدياً، فانما ما أضفت الى اشتهار التسمية الأولى عوامل أخرى كالخفة ودلالاتها على مضمونها بدقة أدركت أن محاولة تغييرها ضرب من العبث. ثم أن النظرة الحديثة في جعل "النحت" أو ما اصطلاحوا على تسميته "بالاشتقاق الكبار" من أنواع الاشتقاق إن أمكن تبريرها فانه يمكن دفعها بقوة (١٢٦).

وفي مجال "الاستدراك" على القدماء نجد الدكتور محمد المبارك يلفت الى "أن من المشتقات نوعاً لم يسمه القدماء ولم يفرّدوا له بحثاً خاصاً وإن كانوا قد تعرضوا له في ثنايا أبحاثهم وهو "الاشتقاق من المشتق"، كقولك: تمسكن وتمذهب وتمنطق، وهي مشتقة من مسكين ومذهب ومنطق، وهذه مشتقة من سكن وزهب ونطق" (١٢٧) ويقترح تسميته ب "الاشتقاق المركب". فالمبارك - وكما هو واضح - رد زيادة الميم في الأفعال الى زيادتها في الاسم أو المصدر أولاً، أو بمعنى

آخر جعل الفعل الميمي - اذا جازت التسمية - مشتقاً من الاسم الميمي أو المصدر الميمي المشتق من الفعل المجرد، أى أن زيادة الميم لحقت الاسم أو المصدر أولاً ثم جرت عملية اشتقاق الفعل منها على هذا النحو من المعادلة:  
(فعل) - (اسم أو مصدر + م) - (فعل + م).

وإذا كان الأمر كذلك عند المبارك فهو غيره عند العلايلي الذي رد أفعالاً كهذه الى صيغة المصدر الميمي بعد اشتقاقها من المصدر غير الميمي. فالعربي في نظره "بعد أن اشتق المصدر الميمي ليؤدى به معنى مخصوصاً وتأدية بعينها، عاد فتوسع عليه توسعاً ظهر غريباً جداً، فنقله الى الفعلية بزيادة التاء ... ولا يبعد احتمال أن العربي خرج بالمصدر الميمي الى الفعلية ابتداء بدون زيادة التاء فقال (مفعّل) (يمفعّل)" (١٢٨). أى على هذا النحو من المعادلة:

(مصدر صريح) - (مصدر ميمي) - (فعل + ت)  
أو (مصدر ميمي) - (فعل ميمي بدون تاء).

وهو خلاف بين المبارك والعلالي - كما ترى - ترجع جذوره الى خلاف الأسلاف حول أصل الاشتقاق . كما أن البحث في حقيقة ميم "مفعّل" أو "تمفعّل" له أصوله في الفكر اللغوي العربي القديم. حيث وجدنا القول بأصلية الميم عند بعضهم ، قال الليث : "المسكنة مصدر فعل المسكين، وإذا اشتقوا منه فعلاً قالوا : تمسكن الرجل، أى صار مسكيناً" (١٢٨). وجاء عن الأزهرى أن "مندل" فعل "رباعي، لأن الميم أصلية" (١٢٩). ووجدنا القول بزيادتها عند بعض آخر "قال سيبويه: كل ميم كانت في أول حرف فهي مزيدة الا ميم معزى وميم معد، تقول: تمعد. وميم منجنيق، وميم مأجج، وميم مهدد" (١٣٠) و "قال أبو منصور: وهذا فيما جاء على بناء مِفعّل أو مَفَعَل أو مِفعِيل. فأما ما جاء على بناء فعل أو فعّال فالميم تكون أصلية، مثل المهدّ والمهاد والمرد وما أشبهه" (١٣١). ان القول بزيادة ميم "مَفَعَل" أو "تَمَفَعَل" هو الأقرب الى الصحة - عندى - لندرة المثال، ومخالفة القياس، فقد أنكر وزن "تمفعّل" الكسائي (١٣٢) وابن خالوية (١٣٣) في كتابه "ليس في كلام العرب". وجاء عن ابن جنى أن العرب "تجشموا زيادة الميم في الفعل وإنما هي من خواص السم، ومثله تمنطق من المنطق، ومرحبك الله ومسهلك، وفلان يتمولى علينا، أى يروم أن يكون لنا مولى، وكان يسمى محمداً ثم تمسلم، وهذه كلها شواذ" (١٣٤) وقال الجوهري: "يقال: تسكن الرجل وتمسكن، كما قالوا: تمدرع وتمندل من المِدرعة والمنديل، على تفعل، وهو شان،

وقياسه: تسكّن وتدُرْع، مثل تشجع وتحلم" (١٣٥) وهو "الأكثر والأفصح" كما جاء عن القتيبي في اللسان (١٣٦).

وأيا تكن حقيقة الميم فان الذي لا شك فيه هو أن اشتقاقاً من هذا النوع - وهو الذي سماه د. المبارك بالاشتقاق المركب - لا يخرج عن كونه "اشتقاقاً عاماً" ولا نرى أنه ينهض بنوع مستقل من أنواع الاشتقاق لا سيما وأمثله في المروي والمسموع المعاصر قليلة.

وفي مجال إعادة تصنيف الاشتقاق على أسس جديدة نجد بعض علماء العربية المحدثين يقدم تصنيفاً جديداً للاشتقاق يعتمد فيه على التفرع، فالأستاذ حامد عبد القادر (١٨٩٥ - ١٩٦٦ م) يقسم الاشتقاق الى خمسة أنواع هي (١٣٧):-

- ١- اشتقاق أول أو أولي: ويكون لاشتقاق الأصل الخفيف من الأصل الثقيل كاشتقاق قد من قط.
- ٢- اشتقاق أكبر: وهو لاشتقاق المادة الفرعية من الأصلية كاشتقاق قصل من قص، وقطع من قط.
- ٣- اشتقاق كبير: وهو ذلك الاشتقاق المعتمد على تقاليب الجذر الثلاثي.
- ٤- اشتقاق صغير: وهو اشتقاق بالزيادة كاشتقاق فتح وفتح وانفتح واستفتح من فتح.
- ٥- اشتقاق أصغر: ويكون لاشتقاق الأسماء من الأفعال المجردة أو المزيدة كاشتقاق فاتح ومفتوح ومفتاح من فتح، وكاشتقاق مفتتح من أفتتح، ومستفتح من استفتح. ويختتم الأستاذ حامد عبد القادر حديثه عن هذه الأنواع بقوله: " هذا هو ما اقترحه، والمسألة مسألة اصطلاح لا أقل ولا أكثر" (١٣٨) والصحيح صحته، ولكن ليس المهم تغيير الاسم أو المصطلح فالمتأمل فيما تدل عليه هذه الأنواع الخمسة لا يرى خروجاً عن أنواع الاشتقاق الثلاثة المشهورة، فالاشتقاق الكبير هو نفس الاشتقاق المعتمد على التقاليب كما جاء عن ابن جنى، والاشتقاق الأول أو الأولى هو الاشتقاق الكبار المعتمد على ابدال صوت بأخر على أساس من التقارب الصوتي، أما الاشتقاق الأكبر والصغير والأصغر فكلها تدور في فلك الاشتقاق العام. وعلى هذا فليس هناك جديد في تصنيف حامد عبد القادر لأنواع الاشتقاق، إذ لا يتخطى كونه تفرعاً لا فائدة منه، ومن نتائج الضارة تغيير مفاهيم بعض المصطلحات القديمة، وإضافة مصطلحات لا نرى حاجة ماسة إليها.

ومن الذين سعوا الى تقسيم آخر الدكتور ابراهيم نجا، فاعتمادا على معياري الشيوخ والندرة نراه يقسم الاشتقاق الى قسمين: مطرد، وغير مطرد، أما المطرد فيدرج تحته الاشتقاق العام، وغير المطرد يدرج تحته الاشتقاق من أسماء الأعيان، كمذهب من الذهب، ومفضض من الفضة (١٣٩). وهو تقسيم - كما ترى - لا ينظر رغم اعتراف صاحبه بأنواع أربعة للاشتقاق - العام والكبير والكبار والكبار - الا الى نوع واحد منها، لأن الاشتقاق من أسماء الأعيان يشكل ضرباً من ضروب الاشتقاق العام.

## تقسيم الاشتقاق في ميزان البحث:

تكلفت الدراسة في سطورها السابقة - كما نظن - ببيان وجهة نظر علماء العربية القدماء والمحدثين في تقسيم الاشتقاق، فأوضحت كيف اختلفوا في عدد أنواعه الثلاثة - العام والكبير والكبار - التي عرفها القدماء. ثم عرجت على ما جاء عن بعض المحدثين من اضافة أو استدراك عليها، أو اعادة تصنيف لها فرأت أن الحاق النحت بالاشتقاق وجعله من أنواعه يمكن دفعه بقوة، وأن استدراك د. المبارك بشأن "الاشتقاق المركب" يدور في فلك الاشتقاق العام، وأن تقسيم د. نجا للاشتقاق الى مطرد وغير مطرد ينصب على الاشتقاق العام فقط، وأن تصنيف أ. حامد عبد القادر الجديد للاشتقاق تفريع لا جدوى منه. أما أنواع الاشتقاق الثلاثة التي عرفها القدماء فهي وإن قامت على فلسفة الأخذ والتوليد فانها تفضل عدم وضع ما سمي بالاشتقاقيين "الكبير" و "الكبار" و "الاشتقاق العام" في مقام واحد. صحيح ان ابدال صوت بأخر - وهو ما يقوم عليه الاشتقاق الكبار - قد يتولد عنه كلمة جديدة ينتج عنها ايجاد جذر جديد، ولكن تولدا على هذا النحو قد لا ينتج عنه في كثير من الأحيان تغيير في المعنى. فابدال صوت بأخر وإن بدا لبعض علماء العربية وأن يعده اشتقاقاً فهو "ليس اشتقاقاً"، ولكنه "من قبيل الاشتقاق" لما قد ينتج عنه من جذور وكلمات ذات معان مترادفة أو غير مترادفة في بعض الأحيان. ان دراسة ابدال صوت بأخر وأسبابه وتلمس صلات معنوية بين الجذور أو الكلمات التي تقاربت أو تبادلت أصواتها أو بعضها ليس مجالها الاشتقاق، وان بدت ذات صلة به، وانما هي دراسة في سر من أسرار العربية الصوتية والدالية، ويمكن اقامتها تحت أي عنوان غير عنوان الإشتقاق، وذلك على النحو الذي فعله جهابذة الدرس اللغوي العربي القدماء. ورحم الله ابن جنى حين قرر - رغم ولوعة بالاشتقاق - أن تساوي استعمال الكلمتين المتبادلتين في صوتين متقاربين أو تساويهما في التصرف مبرر كاف لعدم جعل احدهما أصلاً للأخرى " ومن ذلك سكر طبرزل وطبرزن، وهما متساويان في الاستعمال، فلست بأن تجعل

أحدهما أصلاً لصاحبه أولى منك بحمله على ضده، ومن ذلك قولهم: هتلت السماء وهتنت، وهما أصلان، ألا تراهما متساويين في التصرف، يقولون: هتنت السماء تهتن تهتاناً، وهتلت تهتل تهتالاً، وهن سحائب هتن وهتل" (١٤٠). وفي ضوء هذا يمكن أن تكون نظرتنا لتغيير مواقع الصوت في الجذر أو الكلمة الواحدة.

وعلى هذا فإن ما سمي بالاشتقاقين الكبير والكبار أو الأكبر بالطريقة التي يدرسهما بها الاشتقاقيون ليسا أكثر من صناعة علمية أو رياضة عقلية لظاهرة صوتية "عفوية" يمكن الاسترواح بها والتلذذ بما يمكن التوصل إليه خلال ذلك من علاقات صوتية أو معنوية بين كلمات اللغة، لذا فإن هذين النوعين لا يشكلان اشتقاقاً حقيقياً، وإنما هما "من قبيل الاشتقاق"، إذ هما "ظاهرتان صوتيتان" تتمشيان - في الأغلب - وفطرة الناطقين بالعربية، ولا يزيدان عن كونهما ابدالاً للصوت أو موقعه قد يسهم في إيجاد جذور وكلمات جديدة للغة، ذات معانٍ متصلة أو متباعدة.

وعليه فنحن لا نعترف بالاشتقاق واحد هو "الاشتقاق العام" أو "الاشتقاق الصرفي" لقيامه على أصل أو جذر واحد يتحقق في جميع فروع بنفوس الحروف والترتيب، ويظهر معناه فيها بشكل مطرد وواضح. ولكن القول (١٤١) بعدم فائدة النوعين الآخرين بل الإبدال "الصوتي" و "الموقعي" في تنمية اللغة ليس مقبولاً عندنا، كما أن القول باهمالهما - أي الكبير والكبار - بناء على ذلك ليس من الصواب، فهذان النوعان من الإبدال يمكن أن يشكلتا مقدمة أو نواة يستغلها الاشتقاق العام في إيجاد كلمات جديدة.

وبعد هذا الذي قدمنا بشأن أقرار جمهرة العلماء لوجود الاشتقاق في اللغة العربية، واختلاف وجهات نظرهم في أنواعه فقد يكون عجباً أن نجد طائفة من علماء العربية وصفهم السيوطي بأنهم "من أهل النظر" تغالي فتنكر وجود "الاشتقاق" زاعمة "أن الكلم كله أصل" (١٤٢) "وليس شيء اشتق من غيره" (١٤٣)، وهو زعم لا يمكن تبريره في ضوء النظر اللغوي العربي القديم والحديث الذي افترض جمهور علمائه وجود أصل وفروع تفرعت أو اشتقت منه، وهو نظر تبدت معالمه واضحة جلية في حديثهم عن أصل الاشتقاق أو الجذر اللغوي.

"وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين".

## هوامش البحث:-

- (١) مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، تصدير محمد سعيد العريان، دار الكتاب العربي - بيروت، ط ٤/١٣٩٤هـ-١٩٧٤م، ط١/ص ٢٩٥، وانظر فيه حديثاً عن النسب والنسابين العرب: ص ٢٩٥-٢٩٨.
- (٢) حسين المرصفي: الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية، حققه وقدم له د. عبد العزيز الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م ج١/ص ٦١.
- (٣) لاحظت ظاهرة التفنن في رسم هذه اللوحات وتزيين الجدران بها في بعض بيوتنا الفلسطينية.
- (٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، حققه محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج٢/١٣٧٢هـ-١٩٥٢، ط١ ٢٦٩ + السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م، ص ١٠٩.
- (٥) محمد صديق خان: العلم الخفاق من علم الاشتقاق، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، ١٢٩٤هـ، ص ١٠+٢٣+٢٠.
- عبد القادر المغربي: الاشتقاق والتعريب، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ٢/١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م، ص ١٠.
- حسين والي: سبيل الاشتقاق بين السماع والقياس، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٢٦م، ج٢/ص ١٩٩ + محمد مبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٧/١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ٨٦.
- رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض، ط ٢/١٤٠٤هـ - ١٩٨٢م، ص ٢٩١.
- (٦) الخصائص: ج٢/ص ١٢٣ - ١٢٤ + ١٢٨ - ١٢٩.
- (٧) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: الاشتقاق، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، الناشر مؤسسة الخانجي بمصر، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م، ص ٢٧.
- (٨) و(٩) علي وافي: فقه اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، ط ٧/١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م، ص ١٧٨.
- (١٠) إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة - ملتزمة الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط ٦/١٩٧٨م، ص ٦٢+ - طرق تنمية الألفاظ في اللغة، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة ١٩٦٦م، ص ٤٤+٤٦.
- (١١) فصول في فقه العربي: ص ٢٩١

(١٢) حلمي خليل: المولد، دراسة في النمو وتطور اللغة العربية بعد الإسلام، مطبعة الجيزة بالاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الاسكندرية، ط١/١٩٧٨م ، ص ٨٦ + ٩٦ + الكلمة دراسة لغوية ومعجمية ، مطابع دار النشر الجامعي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الاسكندرية، ط١/١٩٨٠، ص ٨٥ + ٨٨

(١٤ و ١٣) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ، مطبعة العلوم ، دار العلم للملايين، بيروت، ط٨/١٩٨٠م، ص١٧٦.

(١٥) فصول في فقه العربية: ص ٢٩١ + الكلمة دراسة لغوية ومعجمية: ص٨٨

(١٦) فصول في فقه العربية: ص٢٩١

(١٧) الخصائص: ج٢/ص١٢٣-١٢٩

(١٨) السابق: ج١/ص٥-٢٢ "باب القول على الفصل بين الكلام والقول".

(١٩) السابق: ج٢/ص١٤٦.

(٢٠) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: جمع الجوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني، دار

المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، د.ت، ج٢/ص٢١٢.

(٢١) الخصائص: ج٢/ص١٣٤.

(٢٢) لم يمنع تطبيق ابن جنى للاشتقاق الكبير على الجذور الثلاثية بعض

العلماء من الخروج عليه، والقول بإمكان تطبيقه على الجذور غير

الثلاثية، وذلك على النحو الذي نجده عند السكاكي (أ) - وليس الحاتمي

كما قال العلايلي ، (ب) - وهو قول أول نسبة لا تؤيدة قراءة ما جاء في

كتاب "مفتاح العلوم" بهذا الشأن ، وهو المرجع الذي اعتمد العلايلي عليه

- على أن بعضاً آخر من أمثال الفخر الرازي ، (ج) - وصبحي الصالح ،

(د) - رأى أن الجذور غير الثلاثية "لا يمكن رعاية هذا النوع من الاشتقاق

فيها الا على سبيل الندرة " وذلك لكثرة ما ينتج عنها من ترتيبات مهمة.

ورأى العلايلي أن تجاوز الثلاثي "لا يعتمد شيئاً من المنطق ، وهو في

جملته لا يجاوز كونه معادلة حسابية فقط تقوم على الأرقام والأعداد"

(هـ) - وليس أكثر من تصور عقلي تعوزه التطبيق والاستقرار ، (و).

ولعل ابن جنى حين أهمل تقاليد غير الثلاثي كان يركن الى علة أو قاعدة

عامة ارجع اليها "اهمال ما أهمل" مما تحتمله قسمة الترتيب في بعض الأصول

المتصورة أو المستعملة " الا وهي علة "الاستثقال" التي رأى تحققها في الثنائي

والرباعي والخماسي (ز).



- (١) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن ابي بكر: مفتاح العلوم، دار العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت، ص ٦.
- (٢) العلايلي، عبدالله: تهذيب المقدمة اللغوية، منشورات دار النعمان، لبنان، ط١/١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م، ص ١٤٣
- (٣) الرازي، فخر الدين: التفسير الكبير، دار الكتب العلمية، ط٢/د.ت، ج١/ص ١٤.
- (٤) دراسات في فقه اللغة : ص ٢٠٦ - ٢٠٨
- (٥) مقدمة لدرس لغة العرب: ص ٢٠٩ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص ١٤٣
- (٦) السابق: ص ٢٠٦ + السابق: ص ١٤٠
- (٧) الخصائص: ج٢/ص ٥٤ + ٦١ + ٦٢ + المزهر: ج١/ص ٢٤٠ - ٢٤٤
- (٢٣) في الأصل "له" لأن الضمير فيه عائد على مفرد هو الخليل، والسياق هنا يقتضي عود الضمير على جماعة.
- (٢٤) فقه اللغة وخصائص العربية: ص ١١٠.
- (٢٥) من أسرار اللغة : ص ٦٦ + فصول في فقه العربية: ص ٢٩٦ + ابراهيم نجا: فقه اللغة العربية دار العهد الجديد للطباعة، القاهرة ١٩٧٥م، ص ٦٢-٦٣.
- (٢٦) والعجب من الدكتور صبحي الصالح حين ذكر أن الخليل وأبا علي الفارسي قد فطن (أ)، الى هذه الروابط المعنوية في الاشتقاق الكبير دون أن يقدم دليلاً على ذلك ، ثم تراه ينقض كلامه حين يقتبس نصاً من الدكتور ابراهيم أنيس مؤداه أن الخليل وأمثاله من أصحاب التقليب المعجمي "كان كل منهم حين يعرض لشرح كلمة من الكلمات يذكر معها تقلباته، ويذكر معنى كل صورة من صورها دون التعرض للربط بين دلالات تلك الصور" (ب)، وحين يعلق قوله: "وانا كنا اليوم ، في سبيل تأييد هذه الحقيقة، لا نملك من الوثائق العلمية عن معجم "العين" الا قليلاً ، لا يبيل ظمأ ولا يشفي غليلاً فان بين أيدينا معجم "الجمهرة" الذي صار فيه ابن دريد على هدى الخليل ، واتبعه فيما شاع عنه من تقليب الأصول ... فمن "الجمهرة" سنلخص أهم ما جاء في مادة (ب ج ر) وتقاليبها ، ونقارنها بما ورد في "الخصائص" حول تقليب (ج ب ر) ، ولن يصعب علينا أن نرى حينئذ أن ابن جنى أوضح الرابط المشترك بين التقاليب المستعملة لهذه المادة ، بينما اكتفى ابن دريد بعرض تلك التقاليب وأهم المعنى الذي اشتركت فيه " (ج).

وكذلك اعجب من الدكتور ابراهيم نجا الذي فعل ما يشبه فعل الدكتور الصالح اذ تراه يشير في صدر صحيفة من صحف كتابه (و)، الى فطنة الخليل والفارسي الى الروابط المعنوية بين تقاليد المادة الواحدة ثم يتنكر في نفس الصحيفة لذلك، اذ تراه يذكر أن الخليل ومن لف لفه من المعجميين "قد ذكروا تقلبات المواد مع بيان المعاني الدالة عليها، دون التعرض لما بين تلك المعاني من روابط وصلات" (هـ).

- (١) دراسات في فقه اللغة : ص ١٨٨
- 
- (٢) السابق: ص ١٨٩ + من أسرار اللغة : ص ٦٦.
- (٣) دراسات في فقه اللغة : ص ١٩٠.
- 
- (٥٤-٥) فقه اللغة العربية: ص ٦٢.
- 
- (٢٧) فقه اللغة : ص ١٨٠-١٨٤ + من أسرار اللغة: ص ٦٥-٦٨ + فقه اللغة العربية: ص ٦١-٦٥ + فقه اللغة وخصائص العربية: ص ١٠٦-١١١ + دراسات في فقه اللغة: ص ١٨٦-٢٠٩ + المولد ... بعد الاسلام : ص ٩٢-٩٦.
- (٢٨) مقدمة لدرس لغة العرب: ص ٢٠٣-٢٠٤+٢٠٩ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص ١٢٧+١٤٢.
- (٢٩) الخصائص: ج ١/ص ١٢، ونفس الفكرة في: ج ٢/ص ١٢٨.
- (٣٠) جمع الجوامع: ط ٢/ص ٢١٢.
- (٣١) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى - محمد أبو الفضل ابراهيم، علي محمد البجاوي، مطابع المختار الإسلامي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٢، د.ت، ج ١/ص ٢٤٧.
- (٣٢) مقدمة لدرس لغة العرب: ص ٢١٠.
- (٣٣) السابق: ص ٢٠٩ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص ١٤٢.
- (٣٤) مقدمة لدرس لغة العرب: ص ٢١٠
- (٣٥) السابق: ص ٢١٠ - ٢١١ هامش + تهذيب المقدمة اللغوية: ص ٦٣-٦٤.
- (٣٦) أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١٦ / ١٢٨٤هـ - ١٩٦٥م، ص ٢٢ - ٢٥ + ٧٠.

- (٢٧) عبدالله أمين: بحث في علم الاشتقاق، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٤ م، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٩٣٥ م، ج ١/ص ٢٨١.
- (٢٨) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، طذ/١٩٥٥، ص ١٠.
- (٢٩) حامد عبد القادر: ثنائية الأصول اللغوية، مجلة مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٥٩ م، ج ١١/ص ١١٤-١١٥.
- (٤٠) العلم الخفاق من علم الاشتقاق: ص ٢٣.
- (٤١) الخصائص: ج ٢/ص ٦٩-٨٢.
- (٤٢) المزهر: ج ١/ص ٤٧٦-٤٨١.
- (٤٣) تاريخ أداب العرب: ج ١/ص ١٨٦-١٨٧.
- (٤٤) مقدمة لدرس لغة العرب: ص ١٤٩-١٥١+٢٠٣+٢١٤-٢١٥+ تهذيب المقدمة اللغوية: ص ٥٩-٧٠+١٣٧-١٤٧.
- (٤٥) السابق: ص ٢٠٩ + السابق: ص ١٤٣.
- (٤٦) السابق: ص ٢٠٤ + السابق: ص ١٢٧.
- (٤٧ و ٤٨) ابن فارس، أحمد: الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسر البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط ١/١٩٧٧ م، ص ٢٢٩+الثعالبي، أبو منصور:
- فقه اللغة وأسرار العربية، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت/ص ٢٤٧+ وانظر المزهر: ج ١/٤٧٦.
- (٤٩) الخصائص: ج ٢/ص ٨٢.
- (٥٠) انستاس ماري الكرمل: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها، المطبعة العصرية بالفجالة، القاهرة، ١٩٢٨ م، ص ١٦.
- (٥١) الخصائص: ج ٢/ص ١٣٣-١٣٤.
- (٥٢ و ٥٣) الاشتقاق: ص ٢٧.
- (٥٤) أنظر مثال السيوطي الذي نقله من كتاب الزجاج في السابق + المزهر: ج ١/ص ٣٥١.
- (٥٥) الاشتقاق: ص ٢٧.
- (٥٦) معع الهوامع: ج ٢/ص ٢١٢.
- (٥٧) التفسير الكبير: ج ١/ص ١٣-١٤.
- (٥٨) المزهر: ج ١/ص ٢٤٧+ معع الهوامع: ج ٢/ص ٢١٢.
- (٥٩) المولد...بعد الاسلام: ص ٩٢-٩٦.
- (٦٠) ثنائية الأصول اللغوية: ص ١١٤-١١٥.
- (٦١) بحث في علم الاشتقاق: ص ٣٨٢.

- (٦٢) العلم الخفاق من علم الاشتقاق: ص ٩-١٠
- (٦٣) السابق: ص ٢٨-٢٩.
- (٦٤) محمود شكري الألوسي: النحت وبيان حقيقته ونبذه من قواعده، مخطوطه المجمع العلمي العراقي، نقلاً عن أحمد مطلوب: - حركة التعريب في العراق، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م، ص ٨٠.
- (٦٥) الخصائص: ج ١/ص ١٢-١٣.
- (٦٦) السابق: ج ٢/ص ١٢٧.
- (٦٧ و ٦٨) السابق: ص ١٢٨. ليس من شك في أن ابدال صوت بآخر ولو كانا متقاربين مخرجاً أو صفة يجعلنا أمام جذرين مختلفين ولو تقارباً أو اتفاقاً معني.
- (٦٩) همع الهوامع: ج ٢/ص ٢١٢.
- (٧٠) المزهر: ج ١/ص ٢٤٧.
- (٧١) فقه اللغة (د. وافي): ص ١٨٢ + من أسرار اللغة: ص ٦٨ + فقه اللغة وخصائص العربية: ص ١٠٦ + دراسات في فقه اللغة: ص ١٩٤.
- (٧٢) المزهر: ج ١/ص ٢٤٧.
- (٧٣) السابق: ص ٢٤٧-٢٤٨.
- (٧٤) دراسات في فقه اللغة: ص ١٩٣.
- (٧٥) السابق: ص ٢٠٠-٢٠١.
- (٧٦) السابق: ص ٢٠١.
- (٧٧) المزهر: ج ١/ص ٢٤٧.
- (٧٨) السابق: ص ٤١.
- (٧٩) ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت، ص ٢.
- (٨٠) ابراهيم حمروش: في الاشتقاق الكبير، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي، ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٥ م، المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٦ م، ج ٢/ص ٢٥٤+٢٥٢-٢٥٤.
- (٨١) من أسرار اللغة: ص ٦٧.
- (٨٢) يرجع حول مفهوم الاشتقاق الكبار الى: فقه اللغة (د. وافي): ص ١٨٤-١٨٦ + دراسات في فقه اللغة: ص ٢١٠-٢٤٢.
- (٨٣) مفتاح العلوم: ص ٦.
- (٨٤) الخصائص: ج ٢/ص ٦٢ + المزهر: ج ١/ص ٢٤٤.
- (٨٥) السابق: ص ٦٤+ السابق: ص ٢٤٦-٢٤٧.

- (٨٦) السابق: ص ١٤٥-١٥٢.
- (٨٧) السابق: ص ١٤٦.
- (٨٨) السابق: ص ١٤٥.
- (٨٩) السابق: ص ١٤٦.
- (٩٠) السابق: ص ١٤٩.
- (٩١) السابق: ص ١٥٠.
- (٩٢) الصاحبي: ص ٢٢٢ + فقه اللغة وأسرار العربية: ص ٢٤٧ + المزهري:  
ج ١/ص ٤٦٠.
- (٩٣) انظر على سبيل المثال ما جاء في الجزء الثاني من كتاب الخصائص:  
ص ٥٤-٥٥-٨٢-٩٢+١٢٩-١٤٥+١٥٧-١٦٢+٢٢٧-٢٢٣.
- (٩٤) انظر كتابة: "الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق  
الدكتور أحمد حسن فرحات، دار المعارف للطباعة بدمشق، توزيع دار  
الكتب العربية، ١٩٧٢م.
- (٩٥) انظر هذه الصحف في الجزء الأول من المزهري:  
٥٠-٥٥-٢٢١-٢٢٦+٢٢٦-٤١٤-٤٢٥+٤٦٠-٤٧٥+٥٢٧-٥٦٦.
- (٩٦) من أسرار اللغة: ص ٦٨.
- (٩٧) تاريخ أداب العرب: ج ١/ص ١٨٤-١٨٧.
- (٩٨) نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاؤها: ص ١٦+١٨-١٩.
- (٩٩) كتاب الاشتقاق والتعريب: ص ١٠ بتصرف.
- (١٠٠) السابق: ص ١٢.
- (١٠١) بحث في علم الاشتقاق: ص ٣٨٢.
- (١٠٢) حبيب غزاله:
- خصائص اللغة العربية، المطبعة العصرية بمصر، القاهرة، ١٩٣٥م، ص ٨.
- (١٠٣) المصطلحات العلمية في اللغة العربية: ص ١٠.
- (١٠٤) التفسير الكبير: ج ١/ص ١٢-١٤.
- (١٠٥) همع الهوامع: ج ٢/ص ٢١٢.
- (١٠٦) السابق: ص ٢١٢ + المزهري: ج ١/ص ٢٤٨.
- (١٠٧) العلم الخفاق: ص ٩.
- (١٠٨) شذا العرب: ص ٧٠.
- (١٠٩) فقه اللغة: ص ١٧٨-١٨٦.
- (١١٠) فقه اللغة وخصائص العربية: ص ٨٥-٨٦+١٠٨+١١١.
- (١١١) المصطلحات العلمية في اللغة العربية: ص ١٠-١١.
- (١١٢) مقدمة لدرس لغة العرب: ص ٢٠٧ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص ١٤١.

- (١١٣) السابق: ص٢٠٧+السابق: ص١٤٢.
- (١١٤) فصول في فقه العربية: ص٢٩٠-٢٩٨.
- (١١٥) المولد... بعد الإسلام: ص٩٢ + الكلمة دراسة لغوية ومعجمية: ص٨٦.
- ١١٦ و١١٧) تمام حسام: مناهج البحث في اللغة، مطبعة النجاح الجديدة، الشركة الجديدة- دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م، ص٢١٢.
- (١١٨) ريمون طحان: الألسنية العربية (١)، دار الكتاب اللبناني بيروت، ط١/١٩٧٢، ص١١٢.
- (١١٩) السابق: ص٥٣ - ٥٤.
- (١٢٠ و١٢١) بحث في علم الاشتقاق: ص٢٨٢.
- (١٢٢) فقه اللغة العربية: ص٦٦.
- (١٢٣) دراسات في فقه اللغة: ص٢٢٤.
- (١٢٤ و١٢٥) حركة التعريب في العراق: ص٨٠.
- (١٢٦) اعددت بحثاً عن النحت - لما ينشر - ناقشت فيه هذه القضية.
- (١٢٧) فقه اللغة وخصائص العربية: ص١٤٩.
- (١٢٨) مقدمة لدرس: ص٢٢٢ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص١٥٦-١٥٧.
- (١٢٩) ابن منصور، ابو الفضل جمال الدين:  
 - لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف بمصر م٣/ ص٢٠٥٦.
- (١٣٠) السابق: م٦/ ص٤٣٨٥
- (١٣١ و١٣٢) السابق: م٣/ ص٢٠٥٦.
- (١٣٣) السابق: م٦/ ص٤٣٨٤ +
- الجوهري، اسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢/١٢٩٩هـ - ١٩٧٩م، ج٥/ ص١٨٢٨ +
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، دار القم - بيروت، د.ت، ص٦٥٢.
- (١٣٤) مقدمة لدرس لغة العرب: ص٢٢٢ + تهذيب المقدمة اللغوية: ص١٥٦.
- (١٣٥) ابن جنى، ابو الفتح عثمان:  
 - المبهم في تفسير أسماء شعراء الحماسة، تقديم وتحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، دار المنارة - بيروت، طذ/٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ص٢١٣، وانظر فيه أيضاً: ص١٥٨.
- (١٣٦) الصحاح: ج٥/ ص٢١٣٧ + لسان العرب: م٣/ ص٢٠٥٦ + مختار الصحاح: ص٣٠٧.

- (١٣٧) لسان العرب: م٢/ص٢٠٥٦.
- (١٣٨) ثنائية الأصول اللغوية: ص ١١٤-١١٥.
- (١٣٩) السابق: ص ١١٥
- (١٤٠) فقه اللغة العربية: ص ٦٧-٦٨.
- (١٤١) الخصائص: ج ٢/ص ٨٢.
- (١٤٢) طرق تنمية الألفاظ: ص ٤٦ + المولد ... بعد الإسلام: ص ٩٦ + قسطندي شوملي: مدخل الى علم اللغة الحديث، جمعية الدراسات العربية، القدس، ط ١/١٩٨٢ م، ص ١٣٢.
- (١٤٣) المزهر: ج ١/ص ٢٤٨ + مع الهوامع: ج ٢/٢١٣.
- (١٤٤) مع الهوامع: ج ٢/ص ٢١٣.